الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية

ام.د | عزة على فرج ابراهيم

المستخلص:

يقدم هذا البحث تقييم الدور الاقتصادي لقطاع الخدمات كأحد القطاعات الرئيسية المشاركة في الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية نظراً لاهمية قطاع الخدمات في العصر الحديث في دعم الاقتصاد والارتقاء بالامم كنتيجة لثورة التقنية الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تم في هذا البحث الوقوف على القيمة الاقتصادية المضافة من قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية خلال الاعوام من 2011 الى 2018 التي شملتها الدراسة، كما تم حساب النسب المئوية السنوية لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتي تبين أنها لم تنخفض عن 47.9% من اجمالي الناتج المحلي بجمهورية مصر العربية وذلك في العام 2012 بقيمة قدرها 122.145 مليار دولار، وقد تبين من خلال السنوات التي شملتها الدراسة من 2011 الى 2018 ان نسبة مساهمة قطاع الخدمات القصوى قد بلغت 55.7% بقيمة قدرها 185.0911 مليار دولار وذلك في العام 2017، وهذا يبين الاهمية النسبية لأثر قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية بالمقارنة بالقطاعات الانتاجية الاخرى (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة)، كما بين البحث التدفقات الاستثمارية في العديد من القطاعات الهامة بالاستثمار في المجال السياحي والمجال التمويلي ومجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع الخدمات الاخرى، كما تم تقييم التدفقات الاستثمارية بقطاع الخدمات بالمقارنة بإجمالي التدفقات الاستثمارية الكلية

بجمهورية مصر العربية والذي تبين من خلال المقارنة أن نسبة التدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات لم تقل عن 31% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الكلية وذلك في العام 2011 ، بينما بلغت أقصى نسبة للتدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات بالمقارنة بالتدفقات الاستثمارية الكلية بمصر 70% في العام 2012 ، كما تم في هذا البحث التقييم الاقتصادي لما تم إنجازه من استثمارات جديدة مضافة في قطاع الخدمات في الفترة من العام 2014 والتي انتهى البعض منها بالفعل والبعض متوقع انتهاؤه في العام 2020 والتي تمثل قيمة مضافة للعديد من الانشطة الخدمية بجمهورية مصر العربية، كما تم بهذا البحث تقييم الميزان التجاري بقطاع الخدمات من خلال قيمة عائد التصدير وتكلفة الاستيراد والذي تبين من المتوسط العام لسنوات الدراسة من 2011 الى 2018 وجود قيمة ايجابية اقتصادية مضافة في الميزان التجاري بما يعادل 4570.88 مليون دولار، كما قدم هذا البحث تحليلاً لأهمية قطاع الخدمات في توفير فرص عمل ودعم خفض البطالة حيث بين أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات تمثل كحد أدنى 47 % في العام 2014 بعدد وظائف وقدرها 13.01 مليون وظيفة، كما قدم قطاع الخدمات نسبة 49% بإجمالي عدد وظائف 14.71 مليون وظيفة، في العام 2018 ، وذلك بالمقارنة بفرص العمل المتاحة بكافة القطاعات الانتاجية بالدولة.

الكلمات المفتاحية

اقتصاد الخدمات – قطاع الخدمات – اقتصاد الدول النامية – فرص العمل – الاستثمار – التصدير والاستيراد في الخدمات .

المقدمة

اصبح قطاع الخدمات المحدد الرئيسي للمستوى الحقيقي لتقدم الدول وتطور اقتصاداتها حيث يعتبر قطاع الخدمات الأكبر مساهمة في الناتج المحلي لمعظم الدول المتقدمة والدول النامية .

ففي الولايات المتحدة يقدم القطاع نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وفي الصين التي تُعد ثاني اقتصادات العالم من حيث الحجم يمثل قطاع الخدمات على ما يزيد عن ثلث الاقتصاد وهو القطاع الأول من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة يأتي من بعده قطاع الصناعة ثم قطاع الزراعة، وبالمثل في اقتصادات الدول النامية حيث يشكل قطاع الخدمات ارتفاع في متوسط الناتج المحلي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من 48.5 ٪ في عام 2007 إلى 54.3 ٪ في عام 2017 (World Bank, 2018). وتعتبر قطاعات الخدمات ليست مسئولة عن القيمة الاقتصادية المضافة ، ولكن أيضًا مسئولة عن دعم العديد من الوظائف، وقد أدت التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال العالمي إلى تغيير جذري في كيفية توفير الخدمات واستهلاكها، بالإضافة إلى ذلك، فقد فتحت التطورات التكنولوجية مجالات جديدة لمقدمي الخدمات مما جعل قطاع الخدمات ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية وداعم لجذب الاستثمارات الاجنبية ودعم القدرة التسويقية للمنتجات داخل البلدان وعبر الحدود .

وقد اهتم خبراء الاقتصاد ومتخذ القرار في مصر بأهمية قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية حيث بين البحث (شيرين بيومي، 2006|2007) ان قطاع الخدمات يمثل اكثر من 50% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك في العام 2006| 2007 ، وبين البحث ان اهم قطاع الخدمات الرائدة في النمو الاقتصادي المصري هو قطاع الخدمات في التشييد والبناء بمعدل 15.8% يليه خدمات الاتصالات بمعدل نمو 14.1% ويليه قطاع خدمات السياحة بمعدل نمو 13.2% ، ومن ثم تجارة الجملة والتجزئة بمعدل نمو 8.3 % يليه قطاع النقل والتخزين بمعدل نمو 8% ومن ثم قطاع خدمات الوسائط المالية والانشطة المساعدة بمعدل نمو 7.1% ، وبذلك فإن اجمالي قطاع الخدمات في العام 2006|2007 بمعدل نمو 66.5% ، وقد بين البحث ان الاستثمارات المنفذة في العام 2006|2007 قد بلغت 58%من اجمالي الاستثمارات ، وان قطاع الخدمات قد استحوذ على 59%من القوى العاملة، وقد

بين البحث ان قطاع الخدمات قد ساهم بنسبة 48% من اجمالي صادرات مصر في العام 2006|2007 .

وفي دراسة بحثية (أمنية حلمي،2015) بينت دور قطاع الخدمات في مصر ومدى مساهمة مصر في الصادرات والواردات العالمية حيث بين البحث ان تلك المساهمة تعتبر منخفضة ولكن على المستوى المنطقة العربية تعتبر مصدراً رئيسياً، كما بين ان صادرات مصر الرئيسية من الخدمات هما النقل والسفر وان قطاع الخدمات داعم رئيسي للعمالة بمصر

ونظراً للتطورات العالمية والتحديات في تقديم الخدمات والتي اصبحت تقدم عبر الحدود التقليدية للدول فقد عمل الباحثون على دراسة تأثير الحداثة والابتكار في تقديم الخدمة على قدرة الدول في تقديم الخدمات وتحقيق المستهدف الاقتصادي وقد بين البحث (Gryczka, M., 2016) تأثير الابتكارات الحديثة في تقديم الخدمة على كلاً من دول المتقدمة والدول النامية وبخاصة بعد التطورات الصناعية الجديدة بتقنية الروبوتات ، وزيادة حجم الانتاج في بعض الدول المتقدمة والحاجة الى اعادة الهيكلة وتبني فلسفات تقنية حديثة في تقديم الخدمات وتأثير ذلك على الناتج المحلي للدول قطاع الخدمات وتقديم واستحداث فرص عمل جديدة

وفي دراسة مقارنة عن تنمية قطاع الخدمات في كلاً من الصين والهند بين البحث (Wu, Y., 2006) أنه على الرغم من التطور الكثير في كلاً في الاقتصاد الصيني والهندي أن ما تحقق من خلال قطاع الخدمات في كلاً منهم ، يختلف عن الاخر حيث أنه تبين ان في الهند قد قدم قطاع الخدمات بأكثر من 54% من الناتج المحلي بينما لم يساهم قطاع الخدمات في الناتج المحلي الصيني وصل الى 41% حيث بين البحث ان القيمة المضافة في قطاع الخدمات بالهند قد نتجت عن الربط المبكر بين الهند والدول الغربية والطفرة الحديثة في صادرات تكنولوجيا المعلومات الهندية واصبح قطاع الخدمات المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي

وفي بحث عن اهمية قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية باليابان ناقش البحث (Kyoji, F., 2010) الاداء الانتاجي بقطاع الخدمات باليابان كأحدى الدول الاقتصادية المتقدمة وقد قدمت الورقة البحثية تأثير قطاع الخدمات على النمو في القطاع الصناعي، وقد قارن بين تنمية قطاع الخدمات والتنمية في بعض الدول المتقدمة الاخرى والتي تبين فيه عدم تحقيق قطاع الخدمات بقدرات تنموية مماثلة ، وبين أهمية تشجيع الاستثمار الاجنبي في قطاع الخدمات باليابان في تحقيق النهضة المرجوه. وفي بحث عن اهمية الاستثمار وتأثيرة في قطاع الخدمات بين البحث (SEN, C., 2011) تأثير الاستثمار الاحنبي المباشر في تنمية قطاع الخدمات بالهند وتأثير ذلك على نمو الناتج المحلي الاجمالي بالهند ، وبين البحث تأثير الاستثمار المباشر في قطاع الخدمات على تنمية العديد من الانشطة الخدمية واهمية ذلك في تحقق التنمية المستدامة في قطاع الخدمات والانشطة الاخرى المرتبطة بها، وبين اهمية القطاع الداعم في الهند للاستثمار الاجنبي والمتمثل في العمالة المدربة والتكنولوجيا والاتصالات المتطورة.

وفي تقييم القيمة الاقتصادية لقطاع الخدمات في الهند بينت الابحاث (2013. Mukherjee, A.,) و (Banga, R., & Goldar, B., 2004) ان قطاع الخدمات اسرع القطاعات الانتاجية نمواً واكبرهم في متوسط في متوسط معدل القيمة الانتاجية للعمالة ، وذلك على الرغم من ان فرص العمالة المتاحة به لاتتناسب مع نسبة القيمة المضافة في مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي. وبين البحث ان قطاع الخدمات بالهند يحتاج الى وضع سياسات عامة محددة وواضحة، والكثير من اللوائح المنظمة في العمل في قطاع الخدمات تحتاج الى تحديث ، مع العمل على زيادة جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الخدمات، وفي بحث اخر بين الخبرات الهندية في تحقيق التنمية من قطاع الخدمات، حيث بين البحث (2010 Eichengreen, B., & Gupta, P.,) ان لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول التي اعتمدت على الزراعة والصناعة التقليدية لفترات طويلة لتوفير فرص العمل

والدخول لابنائها ومحدودية القدرات والمعارف والدخول لدي عمالها، فانه من الممكن تعظيم الاستفادة من قطاع الخدمات وقطاع تكنولوجيا المعلومات، والتي تبين انه من خلال الاحصائيات ان الدخل القومي وفرص العمل تحقق ارتقاء حقيقي وتنمية وزيادة في القدرة التنافسية في قطاع الخدمات والتي بدوره دعم الصناعات التحويلية للارتقاء وليست الصناعات التقليدية، وفي دراسة عن التأثير التنموي في قطاع الخدمات ببكستان بينت الابحاث (Mujahid, H., & Alam,S., 2014)و(Ajmair, M., & others, 2016) و(Ahmed, A., & Ahsan, H., 2011) ان قطاع الخدمات محركاً للنمو، ونظراً للاهمية الكبيرة له فإنه يساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي وان معدلات نمو قطاع الخدمات من خلال تأثير معدل النمو السكاني ببكستان والتحويلات الشخصية للعمالة الباكستانية بالخارج وكذلك تزايد حجم الاسواق والتجارة الخارجية، وفي بحث عن اهمية التطور الابتكاري في قطاع الخدمات باستراليا بين البحث (Randhawa, K., & Scerri, M., 2007.) ان قطاع الخدمات في السنوات الاخيرة اصبح له تأثير اكبر على الناتج المحلي الاجمالي للدول بالمقارنة بقطاع الصناعة في زمن قياسي الى حد ما، وبين أهمية التحديث والابداع في تقديم الخدمة لتحقيق المستهدف الاقتصادي من قطاع الخدمات. ولدراسة اهمية رضا العملاء عن الخدمات المقدمة قدم بحث (Lau,M., & others, 2013) لتقييم رضاء العملاء في القطاع المصرفي بهونج كونج، قدم البحث من خلال دراسة ميدانية بإستطلاع رأي العملاء عن مستوى الخدمة وبين البحث اهمية تطوير العاملين في قطاع الخدمة لضمان الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة ، كما بين اعمية التحديث المستمر للمحافظة على التميز والمناقشة .

وفي دراسة تحليلية عن تدفق راس المال الاجنبي المباشر في الاستثمار في قطاع الخدمات وقيمة العائد منه على الناتج المحلي لبلدان رابطة امم جنوب شرق أسيا (الأسيان) بين البحث (Kallappana, S., & others,2015) ان تلك التدفقات قد ارتبطت بشكل مباشر بحجم الاسواق لتلك الدول والانفتاح التجاري والموارد

البشرية والبنية التحتية، وفي بحث يقيم مساهمة التصنيع والخدمات في سلاسل القيمة العالمية بين البحث(Miroudot,S., 2019) اهمية قطاع الخدمات على المستوى العالمي والتبادل التجاري حيث بين انحسار الاهتمام بالتنمية الاقتصادية بقطاع الصناعة عن التنمية الاقتصادية بقطاع الخدمات لما لها من مردود اقتصادي وتأثير مباشر على التجارة البينية وبالتالي قطاع الصناعة وذلك في كلاً من الدول المتقدمة في الدول النامية، وبين البحث انه يصعب الفصل بين قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات على عكس الخدمات العامة المتمثلة في التعليم والصحة والقطاعات الخدمية المثيلة. ونظراً للاهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات فقد درس العديد من الباحثين كيفية تحقيق النمو الاقتصادي بقطاع الخدمات، حيث بين البحث (Das,S., & Saha,A., 2011) تأثير قطاع الخدمات في السنوات الاخيرة وقدرته على تحقيق تنمية اقتصادية والاضافة للناتج المحلي الاجمالي للدول بأكثر مايقدمه قطاع الصناعة ، ويزداد قيمته والاثر الاقتصادي لقطاع الخدمات بإرتفاع مستوى المعيشة واحتياج الشعوب للعديد من الخدمات المختلفة، وقد بين البحث تأثير قطاع الخدمات على فرص العمل وعلى الارتقاء بالكوادر الفنية العاملة في قطاع الخدمات ويبين تأثير كلاً من قطاع الصناعات التحويلية والقيمة المضافة من قطاع الخدمات في زيادة الطلب على تلك المنتجات وقد بين اهمية التجارة الدولية في كلاً من السلع والخدمات والتي من شأنها دعم نمو قطاع الخدمات وزيادة المردود الاقتصادي منه.

ونظراً لاهمية رضاء العملاء لزيادة الطلب على الخدمة وتحقيق الابعاد الاقتصادية من الخدمات فقد تم تقييم خدمات صيانة السيارات من خلال بحث استقصائي تم على عينة عريضة من مستخدمي خدمة اعمال الصيانة في العديد من المراكز المتخصصة وقد بين البحث (Wang, C., & others, 2019) اهمية الابداع والتميز في تقديم الخدمة لتحقيق رضا العملاء وطلب الخدمة، وبين البحث اهمية التواصل مع الفئات المتوقع طلبها للخدمة، وبين اهمية استخدام تطبيقات التكنولوجيا

الحديثة في التواصل مع مستقبلي الخدمة والتعرف على وجهات نظرهم بشأن تطويرها وتحديثها، وبين تطور أعداد مستقبلي الخدمة بالعملاء من خلال الفكر الانتكاري لتطوير الخدمات ودعم التواصل مع العملاء.

في بحث (Noland, M., & others, 2012) تم دعمة من خلال البنك الاسيوي للتنمية بهدف تطوير قطاع الخدمات بالدول الاسيوية كمحرك للتنمية حيث بين البحث من خلال تقييم الصناعات التحويلية في العديد من الدول الاسيوية حيث تبين انها لاتحقق مردود اقتصادي كنتيجة لعدم تطور قطاع الخدمات ، وقد اوصى البحث باهمية تطوير قطاع الخدمات لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل في دول الاسيان ، وبين اهمية قطاع الخدمات في تحقق النمو وتوفير العديد من الوظائف وقد بين انه من المقارنة بقطاع الخدمات بالدول الاسيوية والدول المتقدمة ان هناك فجوة كبيرة تسمح بالارتقاء والتنمية في قطاع الخدمات .

وفي بحث عن اهمية احجام المصانع وتأثير الابداع والتواصل من خلال قطاع الخدمات، بين البحث (Audretsch,D.,& other, 2018) أهمية قطاع الخدمات في تحقيق التواصل الايجابي بين قطاعات الصناعة في المناطق الجغرافية المختلفة دون الحاجة الى انشاء كيانات صناعية ضخمة يتوفر بها الصناعات التحويلي والقدرة على اعداد المنتج النهائي وبين البحث انه من خلال التواصل الابتكاري ودعم البحث العلمي يمكن تحقيق منتجات ذات قيمة اقتصادية كبيرة دون وجود كافة القطاعات الصناعية في موقع جغرافي واحد (مصانع عملاقة) بالدعم الابتكاري لقطاع الخدمات .

وقد اهتمت بعض الدول النامية الافريقية بالبحث في اهمية دور قطاع الخدمات في التنمية الاقتصادية حيث بين البحث (Uwitonze,E.,&Heshmati,A.,2016) من خلال دراسة مقارنة بما حققة قطاع الخدمات في الدول المتقدمة وكذلك الهند حيث بين انه يمكن الارتقاء الاقتصادي من خلال قطاع الخدمات بمعدلات اسرع من القطاع الصناعي وبين من خلال توصيات البحث ان قطاع الخدمات بروندا

يمكن ان يحقق زيادة في النمو الاقتصادي ويزيد من فرص العمل ويعززانتاجية العمل على مستوى الاقتصاد الروندي. وفي دراسة بحثية عن تأثير قطاع الخدمات في كلاً من تسويق المنتجات الزراعية وتسويق الصناعات الغذائية بين البحث (Seok,J.,Saghaian,S., 2016) بولاية تكساس في مجال الصناعة الزراعية والغذائية، وقد بين البحث ان تجارة الخدمات له تأثير محدود في تسويق المنتجات الزراعية ، بينما اتضح أن قطاع الخدمات له تأثير كبير على تسويق المنتجات الغذائية المصنعة نظراً لوجود العديد من المنافسة في هذا القطاع، وقد تم استخدام معياراً بقسمة تكلفة مدخلات الخدمة للتسويق الزراعي على الناتج المحلي الاجمالي لقيمة المنتجات الزراعية ، وتم مقارنته بتكلفة مدخلات الخدمة لتسويق المنتجات الزراعية المصنعة على الناتج المحلي الاجمالي من قيمة المنتجات الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية.

وفي بحث عن أهمية التبادل التجاري في قطاع الخدمات بين البحث (2019 ,.Roy,M) ان تجارة الخدمات الدولية تصل الى 50% من حجم التبادل التجاري بين الدول ، كما وضح أنه في ظل العولمة والشركات متعددة الجنسيات وسياسات التجارة في الخدمات، ودور منظمة التجارة العالمية في التنمية الاقتصادية والتكامل التجاري فقد اصبحت تجارة الخدمات لها أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما ان شركات الخدمات تعد مصدر مباشر لجذب الاستثمارات الاجنبية

وفي بحث عن تأثير قطاع الخدمات في العديد من الدول النامية والدول المتقدمة بين البحث (Eichengreen, B., & Gupta,P., 2009) ان هناك ارتباط مباشر بين نسبة دخل الافراد في الناتج المحلي الاجمالي في دولة ما لما ينفق على قطاع الخدمات فيها ، وقد بين ان قطاع الخدمات في موجته الاولي قدم الخدمات التقليدية ويحقق ذلك في كثير من الدول بنسب متفاوتة بينما مع زيادة دخل الافراد تطور قطاع الخدمات ليلبي الخدمات المالية وخدمات الاتصالات وخدمات الحواسيب والخدمات التقنية والخدمات القانونية والخدمات الاعلانية والتجارية ، كما تتفاوت

الدول حسب الديمقراطيات وفي البلدان المفتوحة للتجارة والتي هي قريبة نسبيًا من المراكز المالية العالمية الرئيسية.

وفي دراسة بحثية عن اهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الصيني بين البحث (Li, X., 2014)ان قطاع الخدمات لا يحقق النسب المرجوة في الناتج المحلي الاجمالي للصين ، وذلك لايتفق مع العديد من الدول الاخرى، وقد بين البحث العلاقة بين التنمية في قطاع الصناعات التحويلية وتأثيرها على قطاع الخدمات وكذلك تأثير تنمية قطاع الخدمات على الصناعت التحويلية ، وقد تبين من خلال البحث التأثير الايجابي لنمو قطاع الخدمات على نمو قطاع الصناعات التحويلية، بينما لايؤثر نمو قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي لقطاع الخدمات.

وفي بحث عن قطاع الخدمات بالولايات المتحدة الامريكية في ظل التغيرات العالمية للثورة الصناعية الرابعة فقد بين البحث (TaiHsieh, C., & Hansberg, E., 2019)ان الطفرة في قطاع الخدمات خلال الاعوام من 1977 الى 2013 حدثت في مجال الخدمات الداخلية في الولايات المتحدة وتبدو شواهدها في تطور الاسواق الداخلية واتساعها وكذلك الزيادة الواضحة في فرص العمل في قطاع الخدمات، وقد بين البحث انه على الرغم من زيادة الطلب على الخدمات وتوسعها الا ان حجم العمالة لم تزداد بنفس المعدلات كنتيجة للتقنيات الحديثة في مجال التكنولوجيا الرقمية. وفي بحث عن اهمية قطاع الخدمات في دعم التنمية الاقتصادية وتقديم فوائد اقتصادية متمثلة في الدعم الاقتصادي للمواطنين والشركات فقد حلل البحث (Pelkmans, J., 2019) انجازات الاتحاد الاوروبي في مجال قطاع الخدمات في الفترة من 2010 الى 2018 ، وقد ناقش البحث المؤهلات والخبرات اللازمة للعمل في قطاع الخدمات على مستوى دول الاتحاد الاوروبي ، كما ناقش الاجراءات التي تم اتباعها لالغاء القوانين والقيود المنظمة لكل دولة على حدى في ظل منظومة اشمل على مستوى دول الانحاد الاوروبي لتقديم الخدمات. ولتقييم قطاع الخدمات فقد تم اجراء بحث من خلال استطلاع ميداني لرأي العملاء عن جودة الخدمة

المصرفية للبنوك في الاردن ، وبين البحث (Pakurár, M., & others, 2019) أهمية رضا العملاء عن الخدمة المصرفية والعمل على استكشافها بشكل دوري من خلالهم وبين اهمية اتاحة بدائل لتقديم الخدمة ودقة اعمال جمع البيانات والارشفة والحفظ ، واهتمام البنوك بدعم العملاء والمستثمرين بشأن الاستثمار وتقليل المخاطر.

وفي بحث عن اهمية قطاع الخدمات وقدرته على احداث تطور اقتصادي للدول بين البحث (Willem,D., 2017) انه قد اصبح من الممكن تحقيق الاقتصادية والارتقاء من خلال قطاع الخدمات وذلك من خلال الاعداد الجيد وتوفير الكوادر والاستثمارات لتحقيق الطفرة المرجوة وتبين ان هذا ما تم في العديد من الدول الراغبة في الارتقاء والتميز الاقتصادي، وذلك بخلاف النظرة التقليدية بشأن القيمة الاقتصادية والتنموية لقطاع الصناعة.

وفي بحث يهدف للاجابة على سؤال هام في قدرة قطاع الخدمات على احداث طفرة تنموية في البلاد ذات الدخل المنخفض ، وقد تم اجراء هذا البحث (Ghani, E., & Connell, S., 2014) من خلال دعم البنك الدولي واهتمامه بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول النامية بقارة افريقيا، حيث بين ان الدول التي لم تحقق قدرات تنموية في مجال التصنيع قد حققت قدراً ما من النهضة الاقتصادية في ظل الثورة الصناعية الثالثة من خلال التعاون الصناعي والتجاري مع الدول الصناعية ، وبين البحث انه من الممكن من خلال الميزة النسبية لكل دولة من الدول ذات الدخل المنخفض على حدي يمكن ان تحقق عائد اقتصادي وتنمية من خلال قطاع الخدمات، وهذا يتضح مما تحقق بالفعل من تنمية اقتصادية للدول الاسيوية (النمور الاسيوية) والتي تختلف عما تم تحقيقه من تنمية اقتصادية في العديد من البلدان الافريقية . وفي بحث عن أهمية قطاع الخدمات في تنمية التجارة في مجموعة الدول الانمائية للجنوب الافريقي ، بين البحث (Visagie, J., & Turok, I., 2019) أن 25% من التجارة العالمية حالياً في قطاع الخدمات ، وبين البحث أن التنمية في الدول الافريقية يمكن أن تتحقق من خلال قطاع الخدمات والذي يدعم

الصناعات التحويلية ، حيث يمكن للخدمات التجارية ان تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تعزيز القدرات الصناعية وتسهيل نمو الانتاجية والمساهمة مباشرة في الصادرات ، وبين البحث ان قطاعات الخدمات بالشكل التقليدي يمكن ان يوفر فرص عمالة كثيرة للعاملين ذات المهارات المنخفضة دون تحقيق مردود اقتصادي يذكر، وان الطفرة الحديثة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات قدمت فرص حقيقية للتواصل مع دول العالم والانضمام الى سلاسل القيمة للتبادل التجاري ، وتحقيق طفرة اقتصادية حقيقية للصناعات التحويلية للعديد من البلدان الافريقية .

مشكلة البحث

يعد قطاع الخدمات ذو اهمية اقتصادية كبيرة في التنمية بمصر كاحد الروافد الاساسية لدعم الناتج المحلي الاجمالي، كما يعد قاطرة للتنمية الاقتصادية والارتقاء وبخاصة في العصر الحديث، وقد سعت العديد من الدول لتعظيم الاستفادة من قطاع الخدمات من خلال انشاء البنية التحتية وتطوير برامج التعليم الهادفة والتدريب في مجال الانترنت والتكنولوجيا الحديثة، ولم تتمكن مصر من تعظيم الاستفادة الاقتصادية بالقدر الكافي من قطاع الخدمات بالمعدلات التي تحققت في بعض الدول الاخرى، مما يضيع على مصر الاستفادة القصوى من قطاع اقتصادي رئيسي هام وداعم ومنافس من حيث العائد بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية التقليدية وهما قطاع الزراعة وقطاع الصناعة، ويتطلب الامر لتحقيق الاهداف الاقتصادية المصرية تبني استيراتيجيات من خلال الاستثمارات المباشرة في قطاع الخدمات وتطوير برامج التعليم والتدريب بما يحقق التنمية الاقتصادية ويدعم الوظائف الجديدة ويضيف للناتج المحلي الاجمالي

أهمية البحث

1. تقييم قطاع الخدمات كشريك أساسي مساهم في الناتج المحلي الاجمالي المصري
2. حصر وتقييم قدرة قطاع الخدمات في توفير فرص عمل وزيادتها بشكل سنوي
3. إظهار أهمية الاستثمارات الجديدة في رفع كفاءة قطاع الخدمات وزيادة مردودها الاقتصادي.
4. بيان مدى قدرة قطاع الخدمات في دعم توفير العملات الاجنبية من خلال زيادة القيمة المضافة من عائد الصادرات بالمقارنة بتكلفة الواردات

أهداف البحث

1. تحديد القدرة الاقتصادية لقطاع الخدمات في دعم الاقتصاد المصري ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي سنوياً.
2. بيان مدى القدرة الاستيعابية السنوية لقطاع الخدمات في توفير فرص عمل جديدة
3. بيان ماتم توجيه من استثمارات جديدة بقطاع الخدمات لزيادة العائد الاقتصادي بجمهورية مصر العربية
4. دراسة القيمة المضافة للميزان التجاري بقطاع الخدمات من خلال القدرات التصديرية بالقطاع ودعم الاحتياجات المحلية

فروض البحث:

1- يعد قطاع الخدمات اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية
2- يوفر قطاع الخدمات فرص عمل كثيرة ومتزايدة

3- وجهت مصر استثمارات متزايدة في العديد من قطاعات الخدمات بهدف الارتقاء وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم العائد المستقبلي من قطاع الخدمات.

4- العائد الاقتصادي السنوي للتصدير بقطاع الخدمات أكبر قيمة من التكاليف السنوية للاستيراد بذات القطاع بما يحقق قيمة مضافة لقطاع الخدمات

منهجية البحث

1-تجميع البيانات من المصادر الموثوق بها محلياً وعالمياً

2- التحليل البياني والاحصائي للبيانات من الهيئات المحلية والدولية الاقتصادية المتخصصة

3- الوقوف على الخبرات الدولية للاستفادة من التجارب المثيلة

مصادر البيانات

1. وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية ، 2019

2.الكتاب الاحصائي السنوي بجمهورية مصر العربية ، من 2012 الى 2019

3. وثائق مصر مسيرة الإنجازات، رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية 2019

4. وزارة المالية ، قطاع الهيئات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية 2019

5. وزارة النقل ،مركز التقاريير والمعلومات، جمهورية مصر العربية 2019

6. وزارة الصحة والسكان ، المركز الاعلامي لوزارة الصحة ، 2019

7.World Trade Organization, WTO Data, 2019

8.WORLD FACTBOOK, CIA, 2019 من 2012 الى

9.World bank, 2018

أولاً : الاهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات

من خلال البحث والتحليل لاهمية قطاع الخدمات لكلاً من الدول المتقدمة والدول النامية من خلال الابحاث العلمية المنشورة والتي بينت اهمية قطاع الخدمات كداعم أساسي في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول ، وللوقوف على القيمة الاقتصادية في قطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية فقد تم تجميع بيانات اقتصادية متعددة خاصة بقطاع الخدمات وفرص العمل المقدمة منه من خلال مصادر البيانات الدولية والمحلية الموثوق بها ، وقد بين الجدول رقم (1) بيانات الناتج المحلي الاجمالي السنوي وقيمة مساهمه قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية بالمليار دولار، وذلك خلال الاعوام من 2011 حتى عام 2018 .

جدول رقم (1) الناتج المحلي الاجمالي السنوي وقيمة مشاركة قطاع الخدمات بالمليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	236	255	253.3	262	302.4	342.8	332.3	236.5
قيمة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	113.87	122.145	123.1038	125.76	152.5608	181.3412	185.0911	127.71
نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي	48.25%	%47.9	%48.6	%48	%50.45	%52.9	%55.7	%54

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي بجمهورية مصر العربية ، من 2012 الى 2019 ,WORLD FACTBOOK, CIA،
تم حساب قيمة مشاركة قطاع االخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بواسطة الباحثة

ويوضح الشكل البياني رقم (1) التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية بالمليار دولار وقيمة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لنفس الاعوام ، وكما يتضح من وصف البيانات المحللة لذلك أن هناك توافق مابين قيمة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي وقيمة اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بمصر، حيث توافق المنحنيان من حيث الشكل والارتفاع والانخفاض بما يفيد بأن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي تعد أساسية ومؤثرة من حيث قيمتها وقد تم حساب نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتي تبين أن أقل قيمة لها قد بلغت 47.9% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي وذلك في العام 2012، وقد بلغت أكبر نسبة مشاركة لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي وهي 55.7% في العام 2017 .

الشكل البيانى رقم (1) يبين قيمة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي

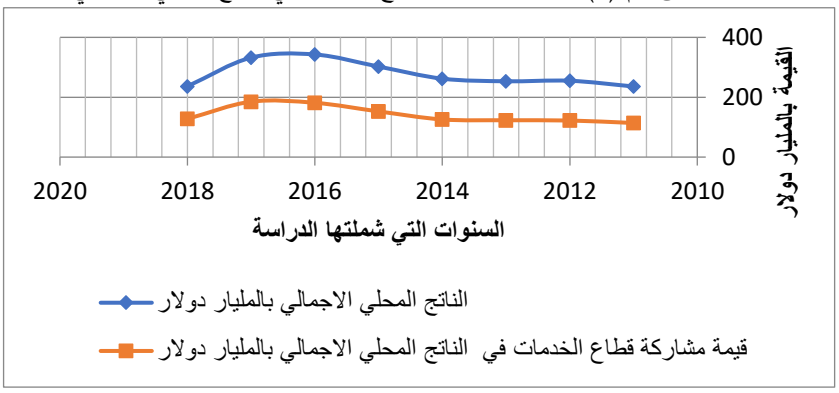

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (1) بواسطة الباحثة

ويبين الشكل البياني رقم (2) التغير في نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لمصر.

الشكل البيانى رقم (2) التغير في نسبة مشاركة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

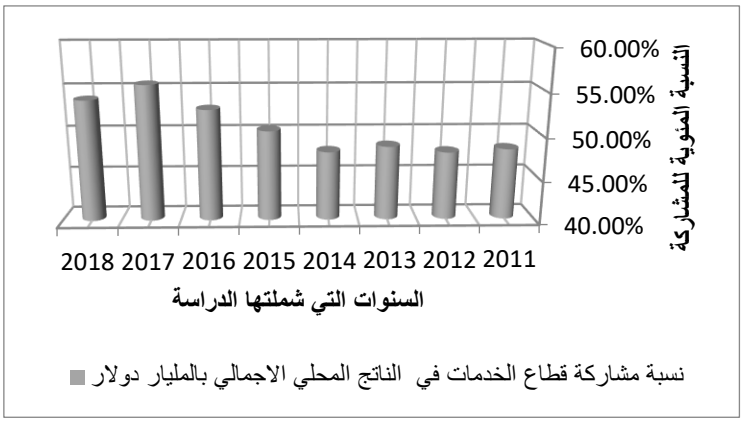

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (1) بواسطة الباحثة

ثانياً : أهمية الاستثمارات في قطاع الخدمات

للوقوف على أهمية قطاع الخدمات من خلال دراسة حجم الاستثمارات الجديدة خلال السنوات التي شملتها الدراسة من عام 2011 الى عام 2018 وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2) لبعض القطاعات الهامة مثل قطاع السياحة وقطاع التمويل وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، كما تم ادراج الاستثمارات في القطاعات الاخرى للخدمات كما هو مبين بالجدول رقم (2) ، ولقد تم حساب اجمالي الاستثمارات السنوية بقطاع الخدمات ، وكما يتضح أن أعلى التدفقات الاستثمارية قد تحققت في العام 2012 باجمالي وقدره 6044 مليون دولار ، بينما قد كانت أقل تدفقات استثمارية في العام 2011 باجمالي وقدره 1763.2 مليون دولار ، ويوضح الشكل البياني رقم (3) التدفقات الاستثمارية السنوية للقطاعات المختلفة للخدمات ، ويتضح ان التدفقات في مجملها خلال السنوات التي شملتها الدراسة بمتوسطات متقاربة فيما عدا التدفقات الاستثمارية في عام 2012 .

الجدول رقم (2) إجمالي التدفقات الاستثمارية السنوية بقطاع الخدمات وبعض قطاعاته الهامة (مليون دولار)

القطاع / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإستثمارات بالسياحة	589.4	680.3	389.5	452.3	627.4	413.4	207.8	236.19
الإستثمارات بالتمويل	296.2	451.2	824.5	389.1	1091.2	259	465.7	130.47
الإستثمارات بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	85.5	56.2	3.2	82.9	462.1	73.5	67.1	127.32
إستثمارات خدمات أخري	792.1	4856.3	987.2	1603.3	1534.5	2188.2	1650.1	1957.42
مجموع الإستثمارات الكلية بقطاع الخدمات	1763.2	6044	2204.4	2527.6	3715.2	2934.1	2390.7	2451.4

المصدر: وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية ، 2019

الشكل البيانى رقم (3) التغير في التدفقات الاستثمارية السنوية بقطاع الخدمات وبعض قطاعاته الهامة (مليون دولار)

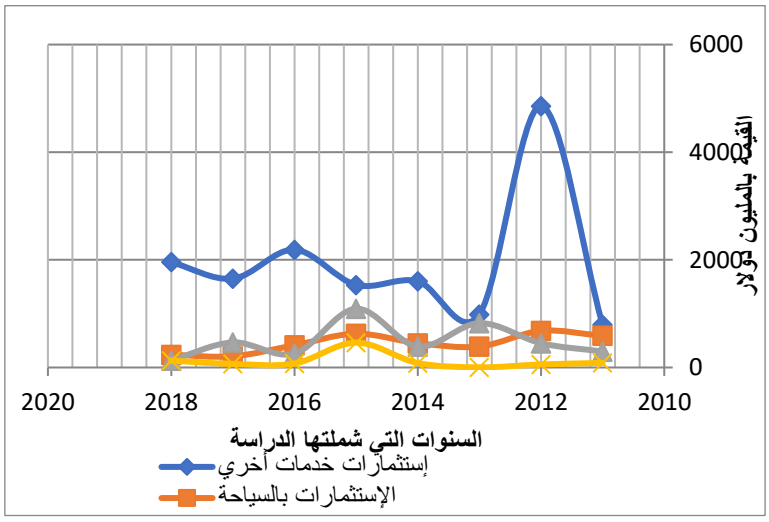

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (2) بواسطة الباحثة

وكما يوضح الشكل البياني رقم (4) اجمالي التدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات والتي يتراوح مابين 2000 الى 4000 مليون دولار سنوياً فيما عدا الزيادة الواضحة في حجم التدفقات في العام 2012 ، ومن تحليل حجم التدفقات الاستثمارية يتضح ان الاهتمام بقطاع الخدمات يأخذ توجه منتظم في حجم التدفقات الاستثمارية الجديدة بشكل عام سنوياً.

ويمكن تعليل الزيادة الاستثمارية في قطاع الخدمات عن المعدلات السنوية في العام 2012 ، للظروف السياسية التي مرت بها الدولة في ذلك العام وحرص الدولة خلال تلك الفترة على توفير فرص عمل ، والعمل على ارضاء المواطنين حيث ان قطاع الخدمات يتم فيه توفير فرص عمل بشكل مباشر وفي أقل مدة زمنية من خلال توفير الاستثمارات المطلوبة.

شكل رقم (4) يبين مجموع الاستثمارات الكلية بقطاع الخدمات

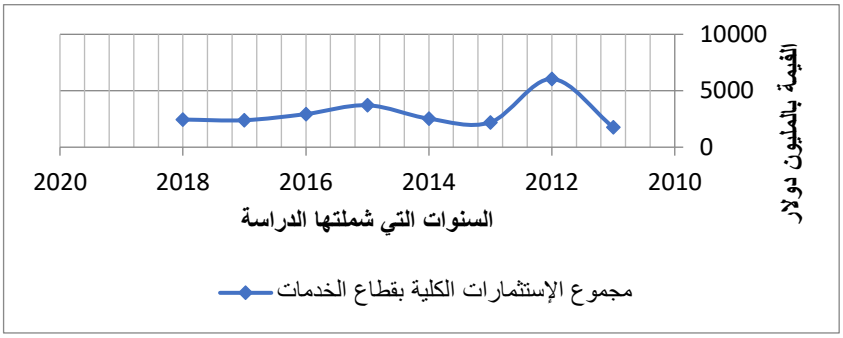

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (2) بواسطة الباحثة

وللوقوف على اهمية قطاع الخدمات فقد تم تحليل بيانات اجمالي الاستثمارات السنوية في كافة القطاعات (قطاع الزراعة –قطاع الصناعة –قطاع الخدمات) ومقارنتها بالاستثمارات بقطاع الخدمات وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3) بالمليون دولار، كما تم استنتاج النسبة المئوية بالاستثمارات في قطاع الخدمات بالمقارنة بالاستثمارات السنوية الكلية، وقد تم اظهار النتائج للاستثمارات الكلية

السنوية والاستثمارات السنوية بقطاع الخدمات كما هو مبين بالشكل البياني رقم (5) ويتضح من الشكل البياني التوافق التام بين الاستثمارات الكلية والاستثمارات في قطاع الخدمات من حيث الزيادة والنقصان بما يفيد إرتباط التنمية والاقتصاد المصري بشكل مباشر بقطاع الخدمات والاستثمار فيه.

جدول رقم (3) اجمالي الاستثمارات السنوية في كافة القطاعات ومقارنتها بالاستثمارات بقطاع الخدمات

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمةالإستثمارات الكلية بجميع القطاعات (بالمليون دولار)	5679.8	8627.5	4924.6	6101.7	9705	9292.1	5179.7	5281.9
قيمة الإستثمارات بقطاع الخدمات (بالمليون دولار)	1763.2	6044	2204.4	2527.6	3715.2	2934.1	2390.7	2451.4
النسبة المئوية للأستثمار في قطاع الخدمات لإجمالي الأستثمارات	31%	70%	45%	41%	38%	32%	46%	46%

المصدر: وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية ، 2019

شكل رقم (5) يبين اجمالي الاستثمارات السنوية في كافة القطاعات ومقارنتها بالاستثمارات بقطاع الخدمات

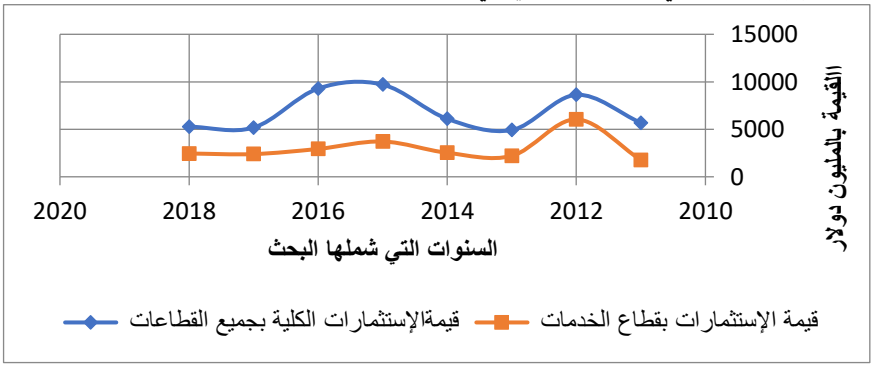

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (3) بواسطة الباحثة

كما تم تقييم النسبة المئوية السنوية للاستثمار في قطاع الخدمات كما هو مبين بالشكل البياني رقم(6) وكما يتضح ان نسبة الاستثمارات في قطاع الخدمات خلال السنوات التي شملتها الدراسة لم تنخفض عن 31% بل قد ارتفعت في بعض الاعوام التي شملتها الدراسة لتصل في العام 2012 الى 70% من اجمالي الاستثمارات

السنوية الكلية بما يؤكد على أهمية هذا القطاع وتأثيره على التنمية والاقتصاد القومي لجمهورية مصر العربية .

الشكل (6) يبين النسبة المئوية للإستثمار في قطاع الخدمات لاجمالي الاستثمارات

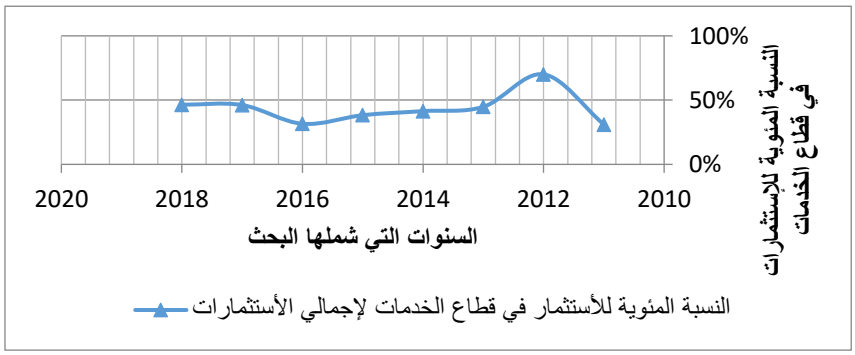

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (3) بواسطة الباحثة

ثالثاً : الفرص الاستثمارية بقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية

نظراً للتوجه القومي المخطط ، بحجم انجازات غير مسبوقه وذلك في الفترة من 2014 الى 2020 مع تكثيف التوجه لقطاع الخدمات والذي يتضح أن بعض تلك الانجازات لم يتم الانتهاء منها بعد ، وجزء من تلك الفترة ليست تابعة في الفترة التي تم اجراء البحث بها ، فالفترة الزمنية للبحث من العام 2011 الى العام الى 2018 ولكن نظراً لأهمية الطفرة التي يشعر بها المواطنين والتي بدأت تظهر عوائد اقتصادية ذات قيمة بعد استيفاء البعض منها ، فقد تم مناقشة بعض الانجازات في بعض قطاع الخدمات وحجم الاستثمارات الموجه لها والمردود الاقتصادي المتحقق من البعض منها.

حيث تهدف مصر الى تعظيم القيمة المضافة في قطاع الخدمات وتعد أكثر التحديات والمعوقات لتحقيق ذلك هو توفر الموارد المالية اللازمة لدعم مشروعات قطاع الخدمات بما يحقق الرؤية المستقبلية والمستهدف، ومن خلال التحليل

الاقتصادي لفرص الانشطة الاقتصادية بقطاع الخدمات يتضح ان لمصر فرص استثمارية يمكنها تعظيم الاستفادة منها، وقد تم العمل على ذلك من خلال مستهدف التنمية في الفترة من 2014 الى 2020 حيث تم توجيه استثمارات لقطاع الخدمات كما يتضح من الجدول رقم (2) ، والشكل البياني رقم (3)، ورقم (4) الذي يبين اجمالي التدفقات الاستثمارية السنوية للقطاعات الهامة للخدمات فإنه قد تم ضخ 2527.6 مليون دولار في العام 2014 بزيادة نسبية قدرها 14.7% عن العام 2013 ، وقد تم زيادة الاستثمارات بقطاع الخدمات في العام 2015 لتصل الى 3715.2 مليون دولار أي بزيادة قدرها 68.5% ، حيث بلغت الاستثمارات أقصى قيمة لها في قطاع الخدمات في العام 2015 ، وقد أستمرت الزيادة في الاستثمارات في قطاع الخدمات بقيم مرتفعة في سنة 2016 بالمقارنة بالعام 2013 والذي زادت عنه بقيمة نسبية قدرها 33.1% ، مع الملاحظة إنه من خلال السنوات التي شملها البحث فقد أستمرت الزيادة في الاستثمارات في قطاع الخدمات لدعم الخطط القومية الاستثمارية .

ويوجد لدى مصر أنشطة خدمات ذات تميز اقتصادي تم تنميتها لتعظيم الاستفادة منها حيث أن لمصر موقع متميز بشمال أفريفيا وجزء منها بغرب أسيا (شبه جزيرة سيناء) ، وتمتلك محور قناة السويس والذي تم تطويره ليعمل بشكل مزدوج بدلاً من العمل بشكل فردي بالتناوب، وذلك في العام يونيو 2014 وحتى ديسمبر 2018 حيث تم حفر قناة السويس الجديدة وتطوير محور قناة السويس من خلال استثمارات تم جمعها من خلال اكتتاب قومي بمبلغ إجمالي قدره 64 مليار جنيه مصري لحفر وتنمية وانشاء مناطق استثمارية جديدة من خلال تطوير محور قناة السويس وقد حقق ذلك لمصر زيادة فاعلية وتأثير إقتصادي لنقل البضائع على المستوى العالمي من خلال قناة السويس حيث تم تقليل الزمن المطلوب لعبور السفن مع زيادة القدرة الاستيعابية لها خلال العبور بها، كما طورت مصر الخدمات المقدمة على سواحلها من خلال دعم الموانى والارصفة المخصصة للشحن والتفريغ بقدرات جديدة قد بلغت

5 كيلو متر مربع ، كما عملت على تعظيم الاستفادة من هذا الشريان المائي الحيوي الجديد من حيث القدرات باضافة منطقة صناعية بلغت مساحتها 60 كيلو متر مربع وبخدمات لوجستية بمساحة اجمالية قدرها 24 كيلو متر مربع (مصر مسيرة الإنجازات، بيانات مجلس الوزراء 2019) ويحقق ذلك لمصر الريادة ويعظم القيمة المضافة لمحور قناة السويس ، وبخاصة في زمن تزداد به القدرات التنافسية لايجاد بدائل لنقل البضائع سواء على الطرق البرية أو من خلال محاور مائية أخري.

ومن الممكن القول بأن الاستثمارات التي تم ضخها في حفر محور قناة السويس الجديدة واضافة مساحات لوجسيتة ومساحات مخصصة لمناطق لانشطة صناعية جديدة ، وكذلك أرصفة الشحن والتفريغ قد حققت عائد ومردود ايجابي كما يتضح من تقرير الهيئات الاقتصادية بوزارة المالية والذي أفاد بزيادة العائد المحول من هيئة قناة السويس حيث زادت بنسبة 40% في العام المالي 2017 | 2018 بالمقارنة بالعام 2016 |2017 بقيمة اجمالية قدرها 104.2 مليار جنيه مصري (وزارة المالية ، 2019).

كما أن موقع مصر المتميز يحقق لها نقطة ارتكاز رئيسية لخطوط الطيران بين دول العالم حيث تم تطوير وتحديث طائرات شركة مصر الطيران لتوفير خدمات النقل الجوي المتميزة بما يتفق مع متطلبات العصر الحديث ، كما تم تحديث الملاحة بالمطارات بجمهورية مصر العربية للطائرات المستخدمة للمطارات أو الطائرات العابرة باستخدام شبكات الاقمار الصناعية وانظمة الاتصالات الحديثة وذلك باستثمارات قدرها 45 مليار جنيه (مصر مسيرة الإنجازات، بيانات مجلس الوزراء 2019) ، كما تم وضع خطة قومية للارتقاء بشبكات النقل عبر السكك الحديدية ، تم البدء في تنفيذها من العام 2014 لتنتهي في العام 2020 على مدى ست سنوات يتم خلالها تحديث العديد من خطوط السكك الحديدية باستثمارات كلية بهذا القطاع قدرها 253 مليار جنيه مصري، بما في ذلك تنفيذ الطرق والكباري والانفاق اللازمة

، وقد تم بالفعل انفاق 54% من الاستثمارات الموجه للسكك الحديدية في الفترة من 2014 الى 2018 ويشمل ذلك تطوير واستكمال مرفق مترو الانفاق، ويدعم نقل الاشخاص والبضائع ويعظم التنمية الاقتصادية شبكة الطرق الحديثة التي تربط بين المدن والموانى والمطارات والمناطق الصناعية والتجارية حيث خطط لاضافة محاور جديدة والعمل على ازدواج الطرق الفردية وزيادة عدد الحارات بكلاً منها لرفع قدرة وسرعة الحركة على الطرق وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تم انفاق 75 مليار جنيه (وزارة النقل ، 2019)، وعن الانشطة الاقتصادية في قطاع الخدمات من خلال الاستثمارات الموجه لقطاع السياحة وقطاع الاثار حيث تم توجيه استثمارات جديدة لتنمية وتطوير المزارات السياحية والاثرية وابرزها مشروع المتحف المصري والذي يمثل طفرة في النشاط السياحي حيث تم الانتهاء من 85% بإستثمارات قدرها 20 مليار جنيه (مصر مسيرة الإنجازات، بيانات مجلس الوزراء 2019)

ومن خلال خطط طموحة للارتقاء بخدمات التعليم وتحديث وتطوير المناهج وتحديث التقنيات المستخدمة في مجالات التعليم والتعلم فقد تم فتح فروع لجامعات اجنبية جديدة بمصر، كما تم التوسع في انشاء الجامعات التكنولوجية والمدارس وقد شهد هذا القطاع تطور في الانفاق على التعليم من 16.2 مليار جنيه عام 2014، إلى 35 مليار جنيه عام 2018

وفي دعم خدمات الصحة المقدمة للمواطنين فقد تم البدء في تنفيذ مظلة التأمين الصحى في بعض المدن والعمل على تغطيتها لكافة المواطنين في المستقبل ، كما تم تقديم خدمات صحية للقضاء ومقاومة الاوبئة والامراض المزمنة ، وبالفعل تم القضاء على مرض الكبد الوبائي (فيروس سي) كما تم دعم الخدمات الصحية باستثمارات قيمتها 83 مليار جنيه من يونيو 2014 الى ديسمبر 2018 بما في ذلك تطوير المستشفيات ودعم سيارات الاسعاف للخدمات العاجلة (وزارة الصحة ، 2019)، (مصر مسيرة الإنجازات، بيانات مجلس الوزراء 2019) .

رابعاً : تأثير قطاع الخدمات في الميزان التجاري

ونظراً لأهمية قطاع الخدمات في الميزان التجاري فقد تم تجميع البيانات الخاصة في القدرات التصديرية لقطاع الخدمات والتي يبينها الجدول رقم (4) وذلك لكلاً من القيمة التصديرية للخدمات التجارية، وخدمات النقل بكافة انواعها والخدمات المتعددة (السفر والاعمال التجارية والتعليم والعلاج والتمريض) وكذلك القيمة التصديرية للخدمات التجارية الاخرى، كما يبين الجدول رقم (4) قيمة خدمات التصدير للتشييد والتأمين

والتعويضات وخدمات التمويل وخدمات الاتصالات وخدمات الاستشارات والدعم الفني، هذا بالاضافة الى قيمة الخدمات الاخرى كما تبين قيمة الخدمات الحكومية .

وقد تم تجميع اجمالي قيمة تصدير الخدمات بالمليون دولار والتي بلغت أقصى قيمة لها في العام 2018 بمبلغ قدره 73176 مليون دولار ، وأقل قيمة لها في العام 2016 بقيمة قدرها 43292 مليون دولار ، ويوضح الشكل البياني رقم (7) مقدار التطور في القيمة التصديرية للخدمات المختلفة خلال الاعوام من 2011 الى 2018 .

الجدول رقم (4) قيمة تصدير الخدمات (مليون دولار)

قطاع الخدمات	السنوات التي شملتها البحث							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة الخدمات تجارية	19031	21336	17882	20261	18094	13309	18613	22913
قيمة خدمات نقل (جوي- بري- بحري- نهري)	8199	8867	9419	9785	9728	8191	8600	8844
قيمة خدمات متعددة (سفر -اعمال تجارية- تعليم -علاج -تمريض)	8708	9940	6047	7208	6065	2645	7776	11615
قيمة خدمات تجارية اخرى	2123	2528	2416	3269	2300	2473	2238	2455
قيمة خدمات تشييد-تأمين-تعويضات خدمات تمويل -الاتصالات والمعلومات -الخدمات الاستشارية والدعم الفني	19140	21767	18261	21898	18539	13607	19535	23573
قيمة خدمات اخرى	2233	2959	2796	4905	2746	2770	3161	3115
قيمة خدمات حكومية	109	431	381	1637	446	297	923	661
إجمالي القيمة التصديرية للخدمات	59543	67828	57202	68963	57918	43292	60846	73176

المصدر : منظمة التجارة العالمية ، 2019

الشكل البيانى رقم (7) التغير في قيمة الخدمات المصدرة من العام 2011 إلي العام 2018

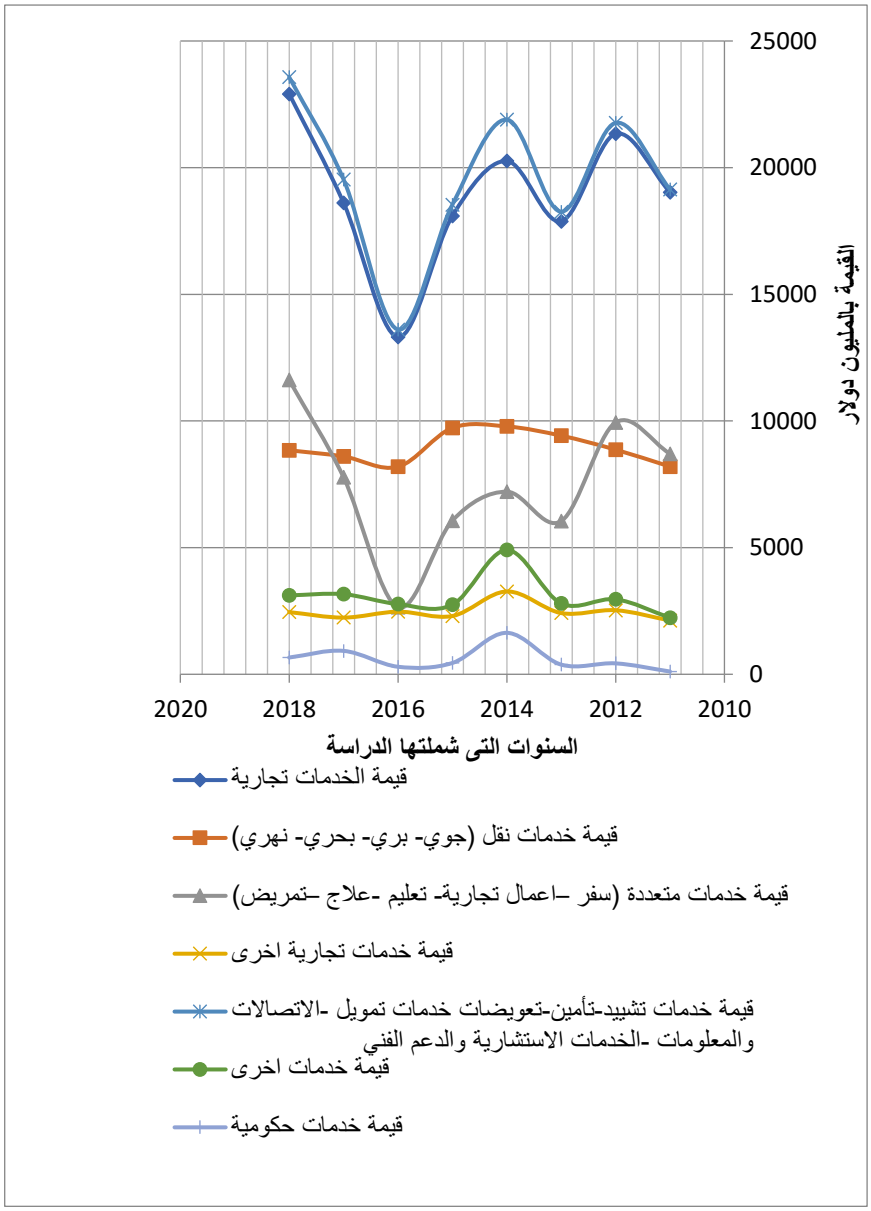

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (4) بواسطة الباحثة

ويبين الجدول رقم (5) تكلفة استيراد الخدمات بالمليون دولار لنفس القطاعات السابقة من العام 2011 الى العام 2018 ، والذي بلغ أقل تكلفة لها في العام 2011 بمبلغ اجمالي وقدره 46663 مليون دولار ، وبلغت أكبر تكلفة لها في العام 2018 حيث بلغت 63076 مليون دولار ، وتم اظهار تلك البيانات في الشكل البياني رقم (8) التغير في تكلفة استيراد الخدمات للاعوام من 2011 الى 2018.

الجدول رقم (5) تكلفة استيراد الخدمات (مليون دولار)

قطاع الخدمات	السنوات التي شملتها البحث							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تكلفة الخدمات تجارية	13129	15557	14807	16841	16724	16389	16082	17829
تكلفة خدمات نقل (جوي- بري- بحري- نهري)	6473	7554	7065	8157	7178	7026	7429	8163
تكلفة خدمات متعددة (سفر –اعمال تجارية- تعليم –علاج –تمريض)	2203	2619	3014	3139	3443	4110	2159	2667
تكلفة خدمات تجارية اخرى	4453	5385	4730	5544	6103	5254	6493	7000
تكلفة خدمات تشييد-تأمين-تعويضات خدمات تمويل –الاتصالات والمعلومات – الخدمات الاستشارية والدعم الفني	14070	16450	16407	17550	17519	17236	17820	18693
تكلفة خدمات اخرى	5394	6278	6330	6254	6899	6101	8231	7862
تكلفة خدمات حكومية	941	894	1600	709	797	847	1738	862
إجمالي تكلفة إستيراد الخدمات	46663	54737	53953	58194	58663	56963	59952	63076

المصدر : منظمة التجارة العالمية ، 2019

الشكل البيانى رقم (8) التغير في قيمة تكلفة الخدمات المستوردة من العام 2011 إلي العام 2018

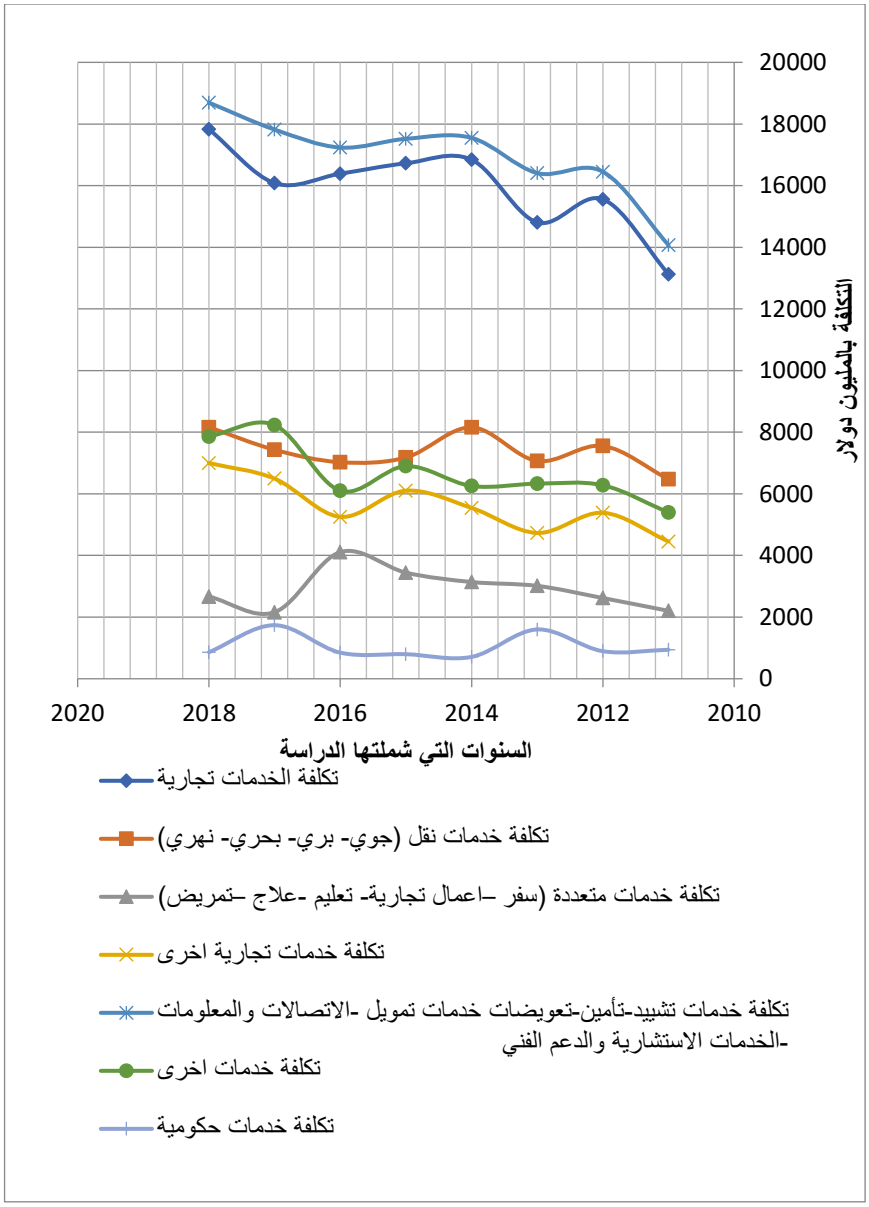

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (5) بواسطة الباحثة

ولحساب الاثر الاقتصادي للخدمات المصدرة والخدمات المستوردة فقد تم حساب الفرق السنوي بين اجمالي الصادرات واجمالي الواردات في قطاع الخدمات كما يتضح من الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (9) والذي يظهر ان القدرات التصديرية في جمهورية مصر العربية كانت اكبر من الاحتياجات الاستيرادية من حيث القيمة خلال الاعوام التي شملتها الدراسة من 2011 الى 2018 فيما عدا الاعوام 2015، 2016 القيمة التصديرية عن التكلفة الاستيرادية ، وقد يرجع ذلك الى القرار الاقتصادي والخاص بتعويم الجنيه المصري واثره على الميزان التجاري للتصدير والاستيراد لقطاع الخدمات، ومن الواضح انها ظواهر مؤقتة حيث ان الميزان التجاري لقطاع الخدمات قد عاود الزيادة للقيمة التصديرية بالنسبة لتكلفة الاستيراد في الاعوام التالية . ولحساب القيمة المضافة للميزان التجاري في قطاع الخدمات من خلال الفرق بين عائد التصدير وتكلفة الاستيراد للخدمات خلال الاعوام من 2011 الى 2018 فقد تم حساب المتوسط الحسابي لكلاً منهما خلال فترة الدراسة حيث تبين ان المتوسط الحسابي لعائد التصدير قد بلغ 61096 مليون دولار خلال الاعوام من 2011 الى 2018 ، كما تبين ان المتوسط الحسابي لتكلفة الاستيراد خلال نفس الفترة من عام 2011 الى عام 2018 قد بلغ 56525.13 مليون دولار بقيمة مضافة للميزان التجاري في مجال قطاع الخدمات للفرق بين قيمة التصدير وتكلفة الاستيراد لمتوسط السنوات التي شملتها البحث من 2011 الى 2018 وقدرها 4570.88 مليون دولار.

الجدول رقم (6) حساب القيمة الإقتصادية السنوية المضافة من خلال الفرق بين الصادرات والواردات بقطاع الخدمات

قطاع الخدمات	السنوات التي شملتها البحث							
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي القيمة التصديرية للخدمات (بالمليون دولار)	59543	67828	57202	68963	57918	43292	60846	73176
إجمالي تكلفة إستيراد الخدمات (بالمليون دولار)	46663	54737	53953	58194	58663	56963	59952	63076
إجمالي الفرق السنويه بين الصادرات والواردات لقطاع الخدمات (بالمليون دولار)	12880	13091	3249	10769	-745	-13671	894	10100

المصدر: تم اعداده بواسطة الباحثة من خلال بيانات الجدول رقم (4) وبيانات الجدول رقم (5)

الشكل البيانى رقم (9) يبين اجمالي الفرق بين الصادرات والواردات من قطاع الخدمات سنوياً

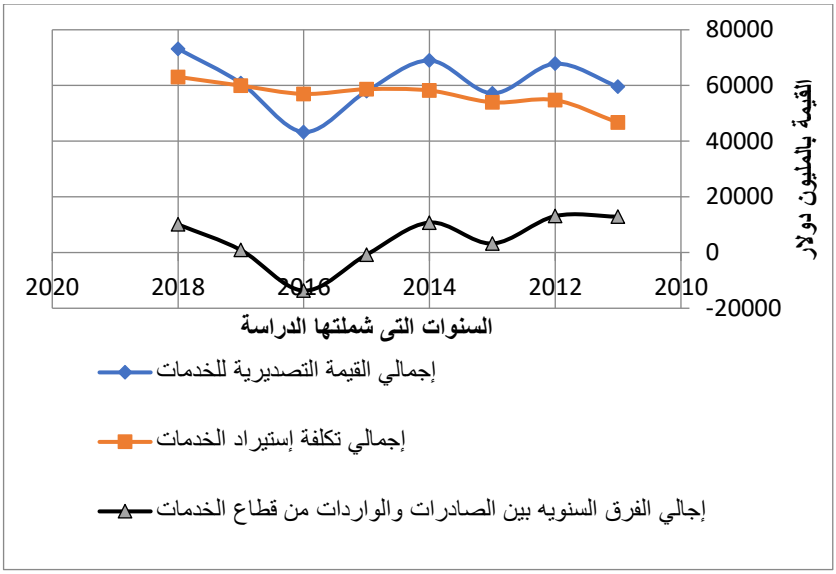

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (6) بواسطة الباحثة

ونظراً لاهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لما له من اثر في قطاع الخدمات والقطاعات الاخرى الانتاجية ، فقد تم تقييم الاستثمارات الكلية في القطاع في العام 2018 مع تحديد نسبة المساهمة المصرية والمساهمة العربية والمساهمة الاجنبية في الاستثمار في هذا القطاع وذلك كما يتضح من الجدول رقم (7) والذي يتضح منه أن أكبر الاستثمارات تمت في هذا القطاع هي استثمارات مصرية خالصة وتصل الى قيمة 95.98 مليون دولار بنسبة قدرها 75.4% من اجمالي الاستثمارات الجديدة في العام 2018 في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، بينما كانت الاستثمارات العربية بقيمة قدرها 11.64 وبنسبة قدرها 9.1% والاستثمارات الاجنبية بقيمة قدرها 19.7 وبنسبة قدرها 15.5% .

جدول رقم (7) الإستثمارات الكلية في العام 2018 بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

للعام 2018	مساهمة المصريين بالمليون دولار	مساهمة العرب بالمليون دولار	مساهمة الاجانب بالمليون دولار	اجمالي الاستثمارات بالمليون دولار
قيمة الإستثمارات بالمليون دولار	95.98	11.64	19,70	127.32

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، قطاع نظم وتكنولوجياالمعلومات، جمهورية مصر العربية ، 2019

الشكل البيانى رقم (10) الإستثمارات الكلية في العام 2018 بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لكل من المصريين والعرب والأجانب (مليون دولار)

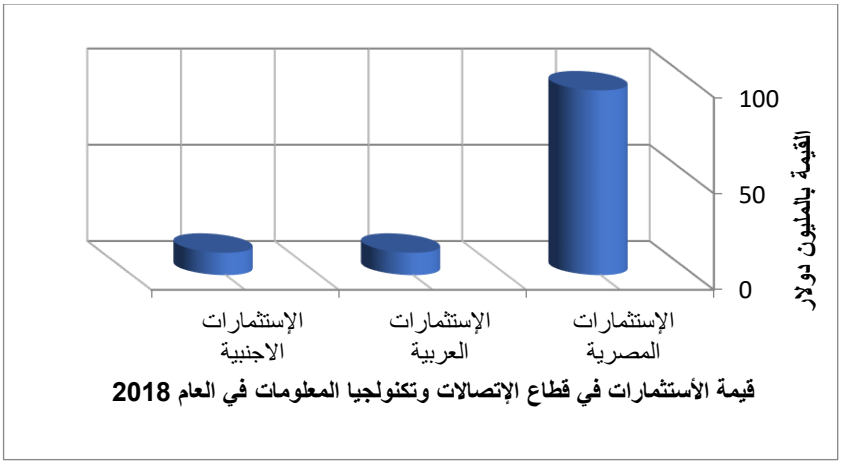

قيمة الأستثمارات في قطاع الإتصالات وتكنولجيا المعلومات في العام 2018

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (7) بواسطة الباحثة

خامساً : تأثير قطاع الخدمات في فرص العمل

ونظراً للاهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات في توفير فرص العمل فقد تم تجميع البيانات الخاصة بإجمالي القوى العاملة بمصر للاعوام من 2011 الى 2018 كما تم تجميع بيانات العاملين منهم في قطاع الخدمات وفروعه المختلفة ، وكما يتضح من الجدول رقم (8) أن أقل قيمة في اجمالي القوى العاملة في جمهورية مصر العربية قد كانت في العام 2011 بعدد قدره 26.67 مليون نسمة ، وقد بلغت أقصى

عدد للعمالة بكافة القطاعات في العام 2016 بعدد قدره 31.96 مليون نسمة، ومن خلال أعداد العاملين منهم بقطاع الخدمات يتبين أن أقل عدد من العاملين في قطاع الخدمات قد كان في العام 2014 بعدد قدره 13.01 مليون نسمة وبنسبة قدرها 47% من اجمالي العاملين بجمهورية مصر العربية ، وبلغت اكبر نسبة للعاملين من قطاع الخدمات 51% وذلك للأعوام 2011، 2012، 2013 بنفس النسبة ، وقد تم إظهار الرسم البياني في التغير في القوى العاملة الكلية والقوى العاملة في قطاع الخدمات والتي يتضح التوافق بين فرص العمل المتاحة في قطاع الخدمات واجمالي فرص العمل الكلية ، كما يوضح الشكل البياني رقم (11) التغير النسبي في فرص العمل المتاحة في قطاع الخدمات بالمقارنة بإجمالي بفرص العمل الكلية المتاحة بكافة القطاعات بمصر ، وكما يتضح من نسبة مشاركة قطاع الخدمات في العام 2014،2015، 2016 ، 2017 ، ان هناك انخفاض نسبي في فرص العمل المتاحة بقطاع الخدمات على الرغم من زيادة المهام والانشطة المرتبطة بقطاع الخدمات . ويمكن ارجاع ذلك للتطور التكنولوجي والرقمي في ألية توظيف قطاع الخدمات في المهام المختلفة وهي تعد ظاهرة عالمية كنتيجة للتطور التقني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وكما يتضح أن فرص العمل في قطاع الخدمات في العام 2018 قد زادت بنسبة 2% عن الاعوام السابقة، ويرجع ذلك الى ضخ الاستثمارات وكيانات استثمارية جديدة في العام 2018 كما يتضح من الجدول رقم (2).

جدول رقم (8) بيان إجمالي أعداد العاملين بكافة القطاعات وأعداد العاملين منهم بقطاع الخدمات والنسبة المئوية لهم

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي القوى العاملة بالمليون نسمة	26.67	27.24	27	27.69	29.83	31.96	29.95	29.95
القوي العاملة بقطاع الخدمات	13.60	13.89	13.77	13.01	14.06	15.12	14.17	14.71
نسبة مشاركة قطاع الخدمات في القوى العاملة	%51	%51	%51	%47	%47.15	%47.3	%47.3	%49.1

- المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي بجمهورية مصر العربية من 2012 الى 2019 ,WORLD FACTBOOK, CIA

الشكل البيانى رقم (11) إجمالي القوي العاملة بكافة القطاعات والقوي العاملة بقطاع الخدمات

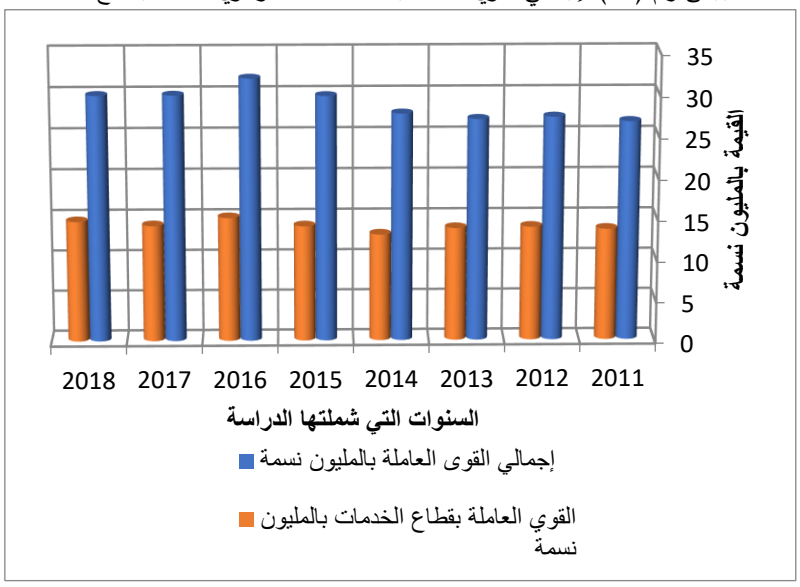

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (8) بواسطة الباحثة

الشكل البيانى رقم (12) التأثيرالنسبي للتغير في مشاركة قطاع الخدمات في إجمالي القوى العاملة بمصر

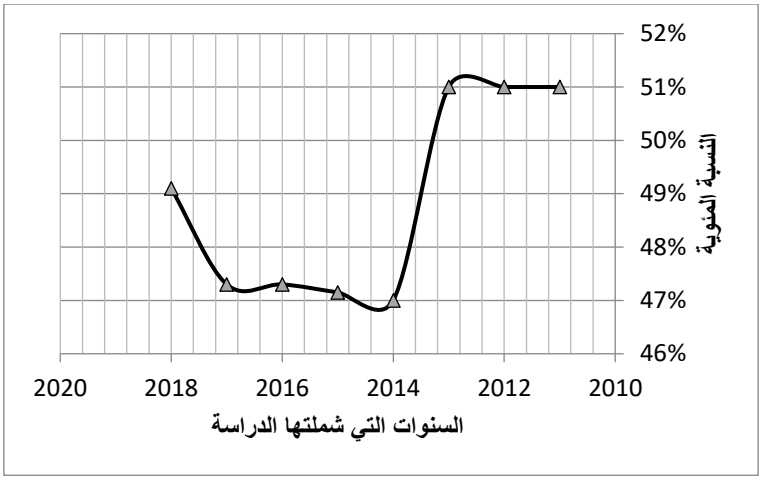

المصدر : تم اعداد الرسم من بيانات الجدول رقم (8) بواسطة الباحثة

سادساً : النتائج

الفرض الاول

1- يعد قطاع الخدمات اهم القطاعات الاقتصادية المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية

تبين من خلال بيانات الناتج المحلي الاجمالي بجمهورية مصر العربية وكذلك قيمة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتي تراوحت بين أقل نسبة لها 47.9% في العام 2012 وبقيمة قدرها 122.145 مليار دولار وأن أعلى نسبة مساهمة لقطاع الخدمات في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العام 2017 بنسبة قدرها 55.7% وبقيمة قدرها 185.0911 مليار دولار وذلك كما يتضح من الجدول رقم (1) والرسم البياني رقم (1، 2) ويتضح من ذلك صحة هذا الفرض، حيث أن القطاعات الداعمة للناتج المحلي الاجمالي هي ثلاث قطاعات رئيسية قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ، وكما يتضح من النتائج أن قطاع الخدمات بمفرده قد زاد عن 50 % في العام 2017 أي أن القطاعين

الاخرين يمثلان ما يقرب من 50% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مما يؤكد على أهمية تأثير قطاع الخدمات في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي .

الفرض الثاني

2- يوفر قطاع الخدمات فرص عمل كثيرة ومتزايدة

يتضح الاثر الاقتصادي لقطاع الخدمات من خلال فرص العمل المتاحة من خلال القطاع ونسبتها الى اجمالي فرص العمل الكلية بكافة القطاعات وقد تبين انه من خلال البحث ان اقل نسبة مقدمة من قطاع الخدمات لفرص العمل قد بلغت 47 % في العام 2014 بعدد وظائف وقدرها 13.01 مليون وظيفة ، كما بلغت أكبر مساهمة لقطاع الخدمات في فرص العمل المتاحة خلال الاعوام التي شملتها الدراسة من العام 2011 الى العام 2018 هي نسبة 51% منسبة لاجمالي العاملين في كل عام على حدى من تلك الاعوام 2011، 2012، 2013، بإجمالي عدد وظائف وقدرة في كلاً منهم 13.6 مليون وظيفة ، 13.89 مليون وظيفة ، 13.77 مليون وظيفة ، وكذلك كما يتضح من الجدول رقم (8) ، وكما بين الشكل البياني رقم (11) وكذلك الشكل البياني رقم (12) التأثير لنسبة مشاركة قطاع الخدمات في اجمالي القوى العاملة بمصر خلال فترات الدراسة والتي يتضح ان التأثير ظل ثابتاً بنسبة 51% خلال الاعوام 2011، 2012، 2013 ، بينما انخفض ليظل ثابتاً الى نسبة 47% كمتوسط خلال الاعوام 2014، 2015،2016، 2017، ليرتفع مرة أخرى بنسبة 49 %.

وهذا يؤكد صحة الجزء الاول في الفرض الثاني وهو ان قطاع الخدمات يوفر فرص عمل كثيرة ، أما فيما يخص الجزء الثاني للفرض الثاني وهو ان قطاع الخدمات يوفر فرص عمل متزايدة للعمالة فإنه يتضح من الجدول رقم (8) والشكل رقم (12) ان فرص العمل قد تراوحت مابين51% الى 49% ، وبالتالي لم يتحقق هذا الجزء من الفرض وبالتحليل والدراسة تبين ان الظاهرة العالمية الخاصة بتطور التقنيات الحديثة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تمكن هذا القطاع بأداء

مهام أكبر دون الحاجة الى زيادة أعداد عاملين به، ويرتبط الزيادة المستقبلية في قطاع الخدمات بضخ استثمارات مباشرة وجديدة سواء محلية أو عربية أو أجنبية .

الفرض الثالث

3- وجهت مصر استثمارات متزايدة في العديد من قطاعات الخدمات بهدف الارتقاء وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم العائد المستقبلي من قطاع الخدمات.

فقد تبين أنه من خلال تحليل البيانات التي تم توثيقها من خلال الهيئات والوزرات المختلفة (وزارة النقل ، وزارة المالية ، وزارة الصحة والسكان ، .....) فقد ثبت صحة الفرض حيث تم زيادة الاستثمارات في العديد من تلك القطاعات بدءاً من العام 2014 ، كما أن البعض منها قد حقق النتائج المرجوة والمتمثلة في زيادة العائد منها والذي انعكس بدوره على الناتج المحلي الاجمالي كما تبين من العوائد الاقتصادية لمشروع شق قناة السويس وخدمات الشحن والتفريغ ومحور التنمية المرتبط بالقناة ، والعديد من الطرق والسكك الحديدية ذات المردود الاقتصادي بشكل مباشر على الاتاحة وسرعة النقل للاشخاص والبضائع وبشكل غير مباشر على التنمية الاقتصادية لكافة الانشطة التجارية والصناعية والزراعية.

ويتبين ذلك من خلال البحث في توجيه الاستثمارات لقطاع الخدمات وذلك كما يتضح من الجدول رقم (2) ، والشكل البياني رقم (3)، ورقم (4) الذي يبين اجمالي التدفقات الاستثمارية السنوية للقطاعات الهامة للخدمات في ضخ 2527.6 مليون دولار في العام 2014 بزيادة نسبية قدرها 14.7% عن العام 2013 ، وقد تم زيادة الاستثمارات بقطاع الخدمات في العام 2015 لتصل الى 3715.2 مليون دولار أي بزيادة قدرها 68.5% ، حيث بلغت الاستثمارات أقصى قيمة لها في قطاع الخدمات في العام 2015 ، وقد أستمرت الزيادة في الاستثمارات في قطاع الخدمات بقيم مرتفعة في سنة 2016 بالمقارنة بالعام 2013 والذي زادت عنه بقيمة نسبية قدرها 33.1% ، مع الملاحظة إنه من خلال السنوات التي شملها البحث فقد أستمرت الزيادة في الاستثمارات في قطاع الخدمات لدعم الخطط القومية الاستثمارية .

الفرض الرابع

4- العائد الاقتصادي السنوي للتصدير بقطاع الخدمات أكبر قيمة من التكاليف السنوية للاستيراد بذات القطاع بما يحقق قيمة مضافة لقطاع الخدمات

كما يتضح من تحليل البيانات للاستيراد والتصدير في قطاع الخدمات خلال الاعوام التي شملتها الدراسة من 2011 الى 2018 ان لكل عام على حدى يتضح ان القيمة التصديرية اعلى من التكلفة الاستيرادية وهذا يبين صحة الفرض فيما عدا العام 2015 والعام 2016 كما يوضحة الجدول رقم (6) لكن الميزان التجاري في مجال قطاع الخدمات يمثل قيمة مضافة لمتوسط السنوات التي شملها البحث من 2011 الى 2018 ، حيث تبين أن متوسط عوائد التصدير قد بلغت 61096 مليون دولار، وان متوسط تكلفة الاستيراد قد بلغت خلال السنوات التي شملتها الدراسة 56525.125 مليون دولار بقيمة مضافة للميزان التجاري بقطاع الخدمات قدرها 4570.88 مليون دولار ويرجع الانخفاض خلال الاعوام 2015 والعام 2016 كأثر مؤقت للاصلاح الاقتصادي وتعويم الجنيه المصري، ومن خلال حساب القيمة المتوسطة لدعم قطاع الخدمات للناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة بإستخدام المتوسط الحسابي تبين أنه قد دعم بما قيمته 141.448 مليار دولار، ونظراً لأهمية قطاع الخدمات وفائضة للميزان التجاري والذي بلغ 4570.88 مليون دولار، يتضح أن قطاع الخدمات يدعم الميزان التجاري بنسبة 3.23% من خلال الفائض بين التصدير والاستيراد.

التوصيات :

من خلال تحليل البيانات الاحصائية في الاثر الاقتصادي لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية يتضح ان قطاع الخدمات من اهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد المصري والناتج المحلي الاجمالي ، كما انه أكبر القطاعات تقديماً لفرص العمل وداعماً لتقليل معدلات البطالة، ولتعظيم الاستفادة الاقتصادية من قطاع الخدمات يوصي بالاتي:

1. التأكيد على وضع البرامج التعليمية والتدريبية لتوفير الكوادر المؤهلة للعمل في قطاع الخدمات والقادرة على التواصل الاقليمي والدولي.
2. دعم وتطوير البنية التحتية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالامكانيات والقدرات الملائمة والاخذ بروح المبادرة وتنمية المهارات التعليمية والتقنية وذلك كما يتضح من الخبرات الايجابية للطفرة الاقتصادية في العديد من الدول من خلال قطاع الخدمات والاستفادة من تلك التجارب لاحداث طفرة اقتصادية وتنموية في قطاع الخدمات بمصر
3. دعم وتوجيه الاستثمارات المباشرة المحلية والاقليمية والدولية للاستثمار في قطاع الخدمات بما يحقق العائد الاقتصادي المنشود.
4. التوسع وتنمية الاستفادة الاقتصادية من قطاع الخدمات على المستوى الداخلى والخارجي لدعم الصادرات والواردات لزيادة القيمة المضافة بالميزان التجاري بقطاع الخدمات ويتطلب ذلك تيسير التعاون الاقليمي والدولي من خلال تطوير القوانين، والتشريعات والسياسات.
5. دعم انشاء الشركات المشتركة بين الشركات المحلية والشركات الاقليمية والدولية المتخصصة في قطاع الخدمات وبخاصة الشركات الدولية متعددة الجنسيات والفروع في قطاع الخدمات مثل الشركات المصرفية وشركات التأمين و.....وانشاء الكيانات والمؤسسات الكبيرة القادرة على التواصل وتقديم الخدمات عبر الحدود بالقدرة اللازمة والمناسبة لما هو مماثل في الدول المتقدمة
6. تعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز والتوافق الزمني لمصر مع كافة الدول الاوروبية والعديد من الدول الاقليمية الاسيوية والافريقية بما يحقق تميزاً في التوقيت في التواصل خلال الشبكات ويدعم تقديم الخدمات مع تلك الدول عبر الحدود ويحقق عوائد اقتصادية وتجارية داعمة للاقتصاد المصري.

المراجع العربية :

1- أ.د .أمنية حلمي، "دور قطاع الخدمات في مصر" ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.

2- شيرين بيومي، "أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد المصري"، وزارة التجارة والصناعة، 2006|2007

المراجع الاجنبية

-Ahmed, A., & Ahsan, H., "Contribution of Services Sector in the Economy of Pakistan", PAKISTAN INSTITUTE OF DEVELOPMENT ECONOMICS, 2011. "

-Ajmair, M., Gilal,M.,&Hussain,K.,"Determinants of Services Sector Growth in Pakistan",European Scientific Journal December, 2016

-Audretsch,D.,Hafenstein,M., Kritikos,A., &Schiersch,A.," Firm Size and Innovation in the Service Sector",Institute of Labor Economics,IZA DP No. 12035,2018.

-Banga, R., & Goldar, B., "CONTRIBUTION OF SERVICES TO OUTPUT GROWTH AND PRODUCTIVITY IN INDIAN MANUFACTURING: PRE AND POST REFORMS", Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER),2004.

-Das,S., & Saha,A., "On the Growth of the Services Sector" Indian Statistical Institute - Delhi Centre ,2011.

-Eichengreen, B., & Gupta, P.," The Service Sector as India's Road to Economic Growth?",INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, 2010.

-Eichengreen, B., & Gupta,P.,"THE TWO WAVES OF SERVICE SECTOR GROWTH",NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, 2009

-Ghani, E., & Connell, S., "Can Service be a Growth Escalator in Low Income Countries?",World Bank , 2014.

-Gryczka, M., "THE CHANGING ROLE OF THE SERVICE SECTOR IN AN INNOVATION-ORIENTED ECONOMY", Faculty of Economics and Management, University of Szczecin,2016.

-KalIappana, S., KhaMISb, K.,& ISMaIlc, N., "Determinants of Services FDI Inflows in ASEAN Countries",, Faculty of Economics and Management, University Putra Malaysia,2015.

-Kyoji, F., "Service Sector Productivity in Japan: The key to future economic growth", Hitotsubashi University and RIETI, 2010.

-Lau,M., Cheung,R., Lam,A., & Chu, Y., ,"Measuring Service Quality in the Banking Industry: A Hong Kong Based Study", Management Research Pages 263-282, Vol. 9, No. 3, September, The Hong Kong Polytechnic University ,2013.

-Li, X., "Services and Economic Growth in China", Lincoln University,2014 .

-Miroudot,S.,"SERVICES AND MANUFACTURING IN GLOBAL VALUE CHAINS: IS THE DISTINCTION OBSOLETE", Asian Development Bank Institute, 2019

-Mujahid, H., & Alam,S.,"SERVICE SECTOR AS AN ENGINE OF GROWTH: EMPIRICAL ANALYSIS OF PAKISTAN", University of Karachi, 2014.

-Mukherjee, A.,"The Service Sector in India", Asian Development Bank,2013.

-Noland, M., Park, D., & Estrada, G., "Developing the Service Sector as Engine of Growth for Asia: An Overview", Asian Development Bank, 2012.

-Pakurár, M., Haddad, H., Nagy, J., Popp, J., & Oláh, J., "The Service Quality Dimensions that Affect Customer Satisfaction in the Jordanian Banking Sector" Sustainability, 11, 1113, 2019.

-Pelkmans, J., "Contribution to Growth: The Single Market for Services Delivering economic benefits for citizens and businesses", Policy Department for Economic, Scientific and Quality of Life Policies, European Parliament,2019

- Randhawa, K., & Scerri, M., "Service Innovation: A Review of the Literature" University of Technology Sydney, UTS Business School, Ultimo, NSW, Australia, 2007.

-Roy,M.,"SERVICES TRADE POLICY, WTO COMMITMENTS, AND THEIR ROLE IN ECONOMIC , DEVELOPMENT AND TRADE INTEGRATION",World Trade Organization,2019

-Seok,J.,Saghaian,S.,"Does Service Trade Liberalization Benefit Agriculture and Food Industry?", Southern Agricultural Economics Association's , San Antonio, Texas, 2016.

-SEN, C.,"FDI in the Service Sector- Propagator of Growth for India?", GD Goenka World Institute – Lancaster University,2011.

-TaiHsieh, C., & Hansberg, E., "The Industrial Revolution in Services", University of Chicagoand, 2019.

-Uwitonze,E., & Heshmati,A., "Service Sector Development and its Determinants in Rwanda",Institute for the Study of Labor, IZA DP No. 10117",2016.

-Visagie, J., & Turok, I., "The contribution of services to trade and development in Southern Africa", The United Nations University World Institute for Development Economics, 2019.

-Wang, C., Der Day, J., & Farid, M.,"Service Innovation Model of the Automobile Service Industry", Kaohsiung University of Science and Technology, 2019.

-Willem,D.,"Support Economic Transformation: Services and Economic Transformation",TRADE, SERVICES AND DEVELOPMENT,The Overseas Development Institute, Geneva, 2017.

- Wu, Y., "Service Sector Growth in China and India: A Comparison",School of Economics and Commerce,University of Western Australia,2006.

-World Bank. World Development Indicators, 2018.

The economic importance of the service sector in the Arab Republic of Egypt

Abstract:

This research presents an evaluation of the economic role of the services sector as one of the main sectors participating in the gross domestic product in the Arab Republic of Egypt in view of the importance of the services sector in the modern era in supporting the economy and advancing nations as a result of the new technology revolution in the field of information and communications technology, and in this research was to stand on the economic value Added from the services sector in the gross domestic product in the Arab Republic of Egypt during the years from 2011 to 2018 covered by the study, and the annual percentages of the contribution of the services sector in the gross domestic product were calculated and they were not found Less than 47.9% of the gross domestic product in the Arab Republic of Egypt, in the year 2012 at a value of 122.145 billion dollars, and it was found through the years covered by the study from 2011 to 2018 that the proportion of the contribution of the maximum services sector has reached 55.7% with a value of 185.0911 billion dollars in The year 2017, and this shows the relative importance of the impact of the services sector on the gross domestic product in the Arab Republic of Egypt compared to other productive sectors (agriculture and industrial sectors), as the research showed investment flows in many important sectors by investing in the tourism field, the financing field, the communications field, and techno In terms of information and other services sector, investment flows in the services sector were also evaluated compared to the total total investment flows in the Arab Republic of Egypt, which showed by comparison that the proportion of investment flows in the services sector was not less than 31% of the total investment flows in the year 2011, while it reached The maximum percentage of investment flows in the services sector compared to the total investment

flows in Egypt is 70% in the year 2012, as was the economic evaluation of what was added of new added investments in the services sector in the period of the year 2014 which ended some There are already some of them and some are expected to end in the year 2020, which represents an added value for many service activities in the Arab Republic of Egypt, as was the evaluation of the trade balance in the services sector through the value of the export return and the cost of import, which showed from the general average of the study years from 2011 to 2018 that there is value Positive economic added in the balance of trade, equivalent to $ 4,570.88 million. This research also provided an analysis of the importance of the services sector in providing job opportunities and supporting unemployment reduction, as the percentage of workers in the services sector represented a minimum of 47% in the year 2014 with a number of jobs of 13.01 million jobs, Sector A also provided For services, 49% of the total number of jobs is 14.71 million jobs in the year 2018, compared to job opportunities available in all productive sectors in the country.

key words

Services Economy - Services Sector - Developing Countries Economy - Employment Opportunities - Investment - Export and Import Services